التأويل المذكور (انطلاقا من نص ابن جني) على الفعل دون الاسم [1].

وقد بدا لنا أنّه يمكن تقديم تأويل آخر لهذا النص الهام ينسجم مع جملة المعطيات السابقة التي جمعناها والنتائج التي أفضينا إليها. يقوم هذا التأويل على نفس الفرض الذي أوّلنا به تمييز ابن جني بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى حين جعلنا هذه المقابلة مساوية حسب مصطلحاتنا وإطارنا النظري لتمييز هيلمسليف بين شكل المضمون ومادّة المضمون أو بين بنية اللّغة والتجربة الحدسية التي يسميها الجمهور معنى.

ونحن نتخذ هذه الثنائية التي بيّنت نفعها على المستوى النحوي في فهم نصوص القدماء مفتاح تأويل (clef herméneutique) للمستوى الصرفي عامّة، ولهذا النص بصفة خاصّة، إلا أنّها في هذا النص أخفى.

ونحن نزعم أن ما يسميه ابن جني دلالة لفظية ودلالة صناعية تعني وفق إطارنا النظري تعيينا لشكل المضمون في اللسان العربي. أمّا الدلالة المعنوية فليست إلا شكلا آخر من أشكال مادّة المضمون وهي تعني كلّ دلالة لم تولد بانعقاد الوظيفة السيميائية. وهو فرض يجنّبنا كلّ المآزق التي ألمعنا إليها، ويقوّي حسن ظنّنا بالقدماء. وقد بقي أن نثبت وجاهته من داخل النص ذاته.

وأوّل ما نبدأ به أنّ ابن جني وإن كان يرتّب الدلالات ثلاث مراتب هي على التوالي: اللفظية، ثم الصناعية، ثم المعنوية، فإنه في الإجراء يلحق الدلالة الصناعية في القوة بالدلالة اللّفظية وتصبح المقابلة داخل استدلاله بين الدلالة اللّفظية والصناعية من جهة والدلالة المعنوية من جهة ثانية. كما يمكن أن نستفيد ذلك من بداية نصّه يقول:

«اعلم أن كلّ واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعي إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على

---

1 انظر ص 313 من الأطروحة Les théories grammacticales d'Ibn Jinni.